رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 28 / 9 / 2023
تاريخ قبول البحث 18 / 3 / 2024
تاريخ النشر 31 / 3 / 2024

موقع العراق في المؤشرات الدولية لمدركات الفساد، الاسباب والنتائج

Iraq's position in international indicators of corruption perceptions, causes and results

ا.د. خضر عباس عطوان

Prof. Dr. Khudhir Abbas Atwan

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Science

dr.khudir@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

ان البحث في موقع العراق في مؤشر مدركات الفساد يعد من الموضوعات المهمة، فهو يبحث في الاسباب التي قادت الى وجود العراق في مراتب متاخرة عالميا، وفي النتائج المترتبة على ذلك، في اعطاء صورة فيها بعض السلبية، عن حجم الظاهرة في العراق، وعن الخلل في التعامل مع الظاهرة.

يتناول البحث مشكلة، مضمونها: لماذا يقع تصنيف العراق في مراتب متأخرة، في مدركات الفساد الدولية، وماذا يترتب على ذلك؟، ويبحث في الاسباب التي كانت تقف خلف هذه الظاهرة، والنتائج التي تنتهي لها.

الكلمات المفتاحية: العراق، مؤشر مدركات الفساد، اسباب الفساد، نتائج الفساد، منظمة الشفافية الدولية، الامم المتحدة، المجتمع الدولي.

Abstract

Research into Iraq's position in the Corruption Perceptions Index is one of the important topics, as it examines the reasons that led to Iraq's position at the bottom of the world, and the consequences resulting from that, in giving a picture that contains some negativity, about the size of the phenomenon in Iraq, and about the defect in Dealing with the phenomenon.

The research deals with a problem, the content of which is: Why is Iraq ranked at the bottom of international corruption perceptions, and what is the consequence of that? It examines the reasons behind this phenomenon and the results it leads to.

Keywords: Iraq, Corruption Perceptions Index, causes of corruption, consequences of corruption, Transparency International, United Nations, international community.

المقدمة:

ان البحث في ظاهرة الفساد سيلاحظ انها ظاهرة عالمية لا تقتصر على العراق، ولا تقتصر على تاريخ محدد في حياة الدولة العراقية، انما هنالك تصاعد او انخفاض في المؤشرات بحسب حضور الردع القانوني والسياسي والاداري والمالي في التعامل مع الظاهرة، وبحسب حجم الاموال والمزايا المتاحة او المرتبطة بالمناصب السياسية وفي الجهاز التنفيذي للدولة، وبعد العام 2003 وجد الفساد يتصاعد في مؤسسات الدولة لاسباب متعددة بعضها مرتبط بحجم اغراءات الاموال التي ضعفت الحماية عليها، والمزايا المرتبطة بالمناصب، وهنالك اسباب خارجية ناجمة من تشجيع البيئة الخارجية لعدم الاستقرار السياسي في البلد بطريقة او اخرى وهو ما كان يحفز الفساد على النمو.

تشير المؤشرات العالمية لمدركات الفساد (Corruption Perception index) الى ان العراق وقع في مراتب متاخرة في سلم الشفافية والنزاهة، لعدة سنوات بشكل متتالي، وان مستوى التحسن الذي طرأ على محاربة الظاهرة او التخفيف من وجودها بقي محدود، وتحديدا في العامين 2021 – 2022 عندما انتقل العراق من المرتبة 21 عالميا كاكثر دولة فيها فساد عام 2020 الى المرتبة 23 عالميا في العام

2021 بعد سلسلة من الاجراءات التي اتبعت للحد من الظاهرة، الا ان البلد بحاجة الى جهد كبير لمحاربة الظاهرة وتحسين موقع البلد في المدركات العالمية.

ترتب على وقوع العراق في مدركات متاخرة للفساد، ان الظاهرة اصبحت محط اهتمام عالمي، وانها اشرت ان هنالك ثقافة للفساد تنمو، وتشكل منظومة من الصعب احداث اختراقات كبيرة فيها، واصبحت هنالك نظرة عالمية، تدرك حجم تلك الظاهرة، وحتى الخطاب الذي طرحته الامم المتحدة بعد العام 2016 لمساعدة العراق للخروج من مشكلة الفساد والمساعدة على استرداد الموجودات، لم تصل به الى نتيجة او الى نتطبيقات قابلة للملاحظة.

اهداف البحث: يعد موضوع الفساد واحد من الموضوعات المهمة التي اخذت ترصدها المؤسسات المتخصصة نظرا لحجم تداعياتها، فالموضوع لم يعد محليا فحسب انما اخذ الجانب الدولي يهتم به، لحجم تداعياته. ويركز البحث على الاتي:

1. دراسة المؤشرات الدولية لمدركات الفساد بشكل عام
2. البحث في الاسباب التي انتهت الى تصاعد موقع العراق في المؤشرات الدولية لمدركات الفساد
3. البحث في تداعيات ظاهرة الفساد في العراق

حدود البحث: يتحدد البحث بالحدود الاتية:

أ. مكانيا، يتقيد البحث بالاشارة الى الحالة العراقية.
ب. زمانيا، يتعامل البحث مع المدة التي تلت عام 2003 في العراق.
ج. موضوعيا، ينظر البحث في موضوع ظاهرة الفساد في العراق من حيث اسبابها ونتائجها.

مشكلة البحث: ان المشكلة التي يبدأ منها البحث تنطلق من تساؤل مركزي مضمون: لماذا يقع تصنيف العراق في مراتب متأخرة في مدركات الفساد الدولية، وماذا يترتب على ذلك؟

تساؤلات البحث: ان دراسة موضوع المؤشرات الدولية التي وجد العراق نفسه بها يطرح عدة تساؤلات، بحاجة الى اجابة عليها في متن البحث وهي: ما هو تعريف الفساد؟ و وما هي اسباب الظاهرة في العراق؟ ما هو موقع العراق في مؤشر مدركات الفساد الدولية؟ وما هي نتائج ظاهرة الفساد في العراق؟

فرضية البحث: يفترض البحث وجود المتغيرات الاتية:

المتغير المستقل: ان هنالك اسباب متعددة لظهور وانتشار الفساد في العراق.
المتغير التابع: ان الفساد يجعل العراق واقع ضمن مستويات متاخرة في المدركات العالمية للظاهرة.
وعليه نفترض، انه كلما اتسعت وزاداد مسببات الفساد في العراق كلما ساعد ذلك على انتشار الظاهرة، ومن ثم تراجع مكانة البلد في مؤشر الشفافية بالعالمي، اي وجد البلد نفسه في مراكز متقدمة في مؤشر مدركات الفساد.

منهج البحث: يعتمد البحث منهج التحليل النظمي في دراسة الظاهرة، من حيث اسبابها وتفاعلاتها ونتائجها، اي انه ينظر الى الاسباب كمدخلات للظاهرة، والى التداعيات كمخرجات للظاهرة.

هيكلية البحث: ينصرف البحث في التعامل مع المشكلة والفرضية السابقة ال تقسيمه الى ثلاث فقرات، فضلا عن المقدمة والخاتمة، وكالاتي:

اولا: تعريف الفساد وتشخيص اسباب الظاهرة في العراق

تستخدم كلمة الفساد للدلالة على احداث ضرر بالوظيفة العامة او بالمال العام، ورغم ان الكلمة تستخدم للاشارة الى حالة اخلال، الا انها لا تقتصر على العمل الحكومي انما معناها واسع، يمتد ليغطي جوانب مختلفة في الحياة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، الا انه من الناحية العملية فان المقصود به هنا هو الاشارة الى حالة الخلل والاخلال بالعمل في القطاع الحكومي.

ورد لفظ الفساد في اللغة العربية، واتى ذكره في عدة نصوص قرأنية ومنها مثلا : قوله تعالى : (وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ (77)) [1]. وقولى تعالى : (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (33)) [2]. وقولى تعالى : (وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ (205)) [3]. ان تلك النصوص تشير الى ان الفساد انما هو ادخال تغيير غير صالح على السنن الطبيعية للحياة .

ان معنى الفساد (corruption) في الدراسات الاكاديمية انما ينصرف الى العمل الحكومي وما ارتبط به من استغلال او اضاعة للفرص من هدر للموارد المختلفة، ويعرف البعض الفساد بانه يقصد به: " الانحرام عن الالتزام بالاسس القانونية الالتي يعتد بها محليا ودوليا "، بينما يرى البنك الدولي ان الفساد يقصد به : " اساءة استخدام المنصب العام من اجل الفائدة الخاصة " [4]. بعبارة اخرى، ان الفساد انما يقصد به التعرض السلبي لمصالح عامة محمية بموجب قوانين وانظمة وتعليمات واجراءات، يفترض معه ان تسير لتحقيق خدمة محددة عامة وليس مصالح خاصة فيتم تحويل تلك المصالح الى تحقيق غايات شخصية، ومنها : استغلال المنصب والمحاباة والتلاعب بالعطاءات الحكومية وغيرها.

ان الفساد انواع مختلفة، منه ما اتصل باستغلال الوظيفة العامة اي ان يتجه من يتولى منصب الى توظيف المنصب والمؤسسة التي كلف بادارتها او يعمل بها لصالحه، وما يهم هنا انه ينصرف الى ان يكون ضمن الانشطة الحكومية ولا يندرج ضمنها انشطة القطاع الخاص الا ان كان هنالك صلة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع الحكومي . وصور الفساد هنا يمكن ان يكون : المتاجرة بالنفوذ، او الكسب غير المشروع، او استغلال النفوذ [5]، ويمكن ان يمتد صور الفساد ليغطي جوانب السياسة ولا

يقتصر على الجوانب الادارية والمالية، وهنا ينبغي ان يكون هنالك ادراك لخطورة كل مستوى، فالفساد الاداري يقع عبئه على المتعامل مع المؤسسة الادارية ويمكن ادراك ذلك الفساد والحد منه عبر تفعيل الاجراءات الرقابية، وهو ما ينطبق على الفساد المالي الذي يمكن تحجيمه عبر النشاط الرقابي ووضع معايير للانشطة المالية والانفاق والمناقصات والمشتريات والمقاولات العامة، بينما وجه الخطورة هو في الفساد السياسي الذي ينتهي الى تشكيل مظلة تحمي اوجه الفساد الاخرى والى اضعاف اي نشاط رقابي والى ظهور صورة سلبية للدولة امام الدول الاخرى عن حجم الخلل في نظام دولة القانون داخل الدولة.

ان تحليل اسباب الفساد في العراق يوضح انه لا يوجد سبب واحد يعزا اليه كل انواع وصور الفساد الموجودة، انما هنالك اسباب متعددة، بعضها يرتبط بحالات محدودة من الفساد، الا انه من الناحية المنهجية فانه يمكن وضع الاسباب بعموميتها تحت العناوين الاتية:

1-الاسباب المرتبطة بالعمل الاداري والمالي

وتكون صورته باستغلال المنصب الاداري او المحاباة او عدم تنفيذ القوانين والتعليمات الادارية، وغيرها من صور الفساد الاداري، ويقف خلفه مجموعة واسعة من الاسباب.

والاسباب هنا، تعزا الى التشعب بالقوانين والتعليمات، وعدم الاستقرار في الاعمال الادارية، وتاخير المصالح لان العمل يكون بموجب صيغة الامتناع عن تنفيذ الاعمال الا بوجود نص يبيح ذلك، وتشعب الرقابة وعدم فاعليتها.

وتلك الاسباب تعمل خلافا للمنطق السليم واحتياجات الادارة الفاعلة، وهو خلاف احتياجات الدينامية التي تستلزم ان يكون كل العمل الاداري مسموح الا ما وجد نص يمنع حالة محددة، وان يكون هنالك تطبيق للامركزية الادارية والمالية وتكون الرقابة تدقيقية لاحقة، وان يكون هنالك صيغة واحدة محددة وواضحة للنصوص القانونية، وللتعليمات، التي تقيد حدود العمل الاداري والمالي، وان يجري عليها تحديث دائم، وان لا تتشعب التعليمات لحدود ما يسمح به انما ان تذهب للتقيد بالاتي: ما يجب الامتناع عنه، والهدف من وجود المؤسسة، ومن ثم تمنح الادارة سلطة تقديرية واسعة لادارة المؤسسة.

اما على الصعيد المالي[6] فانه يتوجب مراجعة الجوانب المالية بشكل كبير والحد من الهدر الحاصل فيها، واكثر جوانب الهدر هي في: التوظيف غير المناسب مع احتياجات المؤسسات سواء على صعيد الاعداد او المؤهلات للقوى العاملة التي تستنزف جزء كبير من الموارد المتاحة ، وطرق التقييم غير المناسبة مع نوع ومواصفات المشروع او المناقصة، وانفاق المبالغ المخصصة من دون التحقق من جودة الخدمة او المنشأة وصلاحيتها، وطرق الاحالة غير المناسبة، والتحايل على الاجراءات المالية، وغيرها.

ان ما تقدم سمح بوجود فساد في شقه المالي والاداري [7]، ولم تستطع المؤسسات الرقابية الحد منه، وذلك لان اجراءات التعامل مع الادارة ومن يتولاها كانت، في احيان، تخضع لضغط الاعتبارات السياسية في احيان، والى تاثير المحاباة، والاهم خضوع الادارة الى الضغوط المجتمعية في ظل ضعف سلطة القانون وعدم وجود حماية للموظف او المسؤول امام العنف او عدم الاستقرار، وهو ما جعل بعض الاجراءات الادارية والمالية غير مستقرة.

2-الاسباب المرتبطة بالاحوال الاقتصادية

ان كثرة الاموال الموجودة بيد الادارات الحكومية، وغياب التخطيط وضعف الادارة، والاهم الشعور لدى البعض ممن تولى مسؤولية ان هنالك فرصة لسرقة جزء من الاموال العامة، في احيان جعل النظرة الى المال العام نظرة ضيقة، مضمونها ان يتم استخدام الخداع الاداري والمالي والقانوني في الحصول على جزء من المنافع العامة للوظيفة وللمناقصات والمشتريات العامة.

والجانب الاخر، ان ما يحصل عليه الجزء الاعظم من الموظفين في المؤسسات الحكومية لا يتناسب مع مستويات المعيشة، فكلف المعيشة مرتفعة، وكلف توفير الخدمات العامة التعليمية والصحية والكهرباء وغيرها، الضعيفة، تستقطع جزء كبير من ايرادات الموظفين، واسباب الارتفاع في كلف المعيشة ترتبط بعمليات تبييض الاموال والفساد لان تلك الاموال يعاد تدويرها محليا لشراء الممتلكات، وارتفع معها قطاعات لا يمكن استبدالها ومنها : السكن والنقل والملابس وقطاع الخدمات الصحية وقطاع الخدمات التعليمية، فاصبح المواطن يستنزف الجزء الاعظم من موارده للحصول على جزء من تلك الالتزامات والخدمات والاحتياجات، وغابت الدولة عن توفير تلك الخدمات، رغم انه يقع على عاتقها ضمان المعيشة الكريمة للمواطن، وانها تاخذ الكثير من الضرائب والرسوم ظاهريا، الا ان تلك الضرائب والرسوم يتم اعادة تحويلها الى امتيازات مالية (توزع كمكافئات نصف سنوية او سنوية توزع بطريقة النقاط في مختلف المؤسسات ولا يتحقق منها نفع عام للمؤسسة او المنتفعين منها) اي انه لا تستخدم لتنفيذ الغرض من استقطاعها، وهو ما يجعل الموظف امام واقعة ابتكار طرق مختلفة للحصول على منافع اضافية عبر الرشوة او الانتفاع الشخصي من الوظيفة العامة[8]

3-الاسباب المرتبطة بالاحوال الاجتماعية والثقافية

ان اغلب المفاهيم الاخلاقية والقيمية والاجتماعية فيها ايجابيات تحض على السلوك القويم، الا ان العوامل التي ترتبط بقبول الفساد اخذت تتزايد في العقود الاخيرة، واصبح هنالك نوع من ثقافة الفساد تنمو في المجتمع، في وقت يميل المجتمع الى التحيز النسبي والتفاخر والعمل على اسس يسودها مزاوجة بين المحاباة القبلية والمذهبية وبين الانتفاعية، وهي تمثل بيئة اجتماعية وثقافية اخذت تشجع على نمو الفساد في ظل ضعف حضور الدولة ونظام دولة القانون[9].

4-الاسباب السياسية

لم يكن للفساد ان يتسع في البلد الا لوجود ارضية سياسية، تعمل على حمايته في جوانبه الكبيرة، او تدفع الى عدم طرح موضوع تحفيز وحماية الاجراءات الرقابية، ويكاد يكون التركيز على جوانب الفساد المرتبطة بالاعمال الادارية الصغيرة ذات التاثيرات المحدودة، في حين ان قاعدة الدعم الرئيسة للفساد و الكبيرة تجد نفسها واضحة في الجوانب السياسية، فالدور الرقابي لمجلس النواب بقي ضعيفا لعدة سنوات، نتيجة التشكيل الخاطئ للحكومات الاتحادية، القائم على التوافقية والمحاصصة السياسية، الى جانب الضغوط السياسية على المؤسسات المختلفة للدولة لتجنب تحفيز الاجراءات الرقابية، مما اثر على قدرة تلك المؤسسات على تطبيق القانون بشكل مناسب.

والفساد السياسي يختلف عن غيره من صور الفساد الاخرى كون تلك الصور مجرمة بنصوص قانونية وادارية، وتوجد مؤسسات لتتبعها، الا انه في الفساد السياسي فانه لا يخضع لعملية مراقبة قانونية انما يبقى الموضوع سياسي بالمقام الاول ويمكن تكييفه بما لا يعرض من يقوم به للمسائلة، واحد ابرز اسبابه هو عدم تحصين العمل في مؤسسات الدولة من تدخل المؤسسات السياسية، ومنع العمل السياسي من التاثير بها، وعدم حصر العمل السياسي بقبة البرلمان ومنعه من ان يتجه الى التاثير في اعمال الدولة التنفيذية [10].

5-الاسباب الخارجية

ان علاقة البيئة الخارجية بالفساد في العراق غير مباشرة، ويكاد يكون حضورها من خلال عدم المحاسبة على تدفق الاموال اليها، او العمل على اعادتها للعراق بموجب نصوص الاسترداد الموارد في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 [11]. وتدفق الاموال او تبييضها الى خارج العراق عد واحد من الاشكاليات المهمة التي طرحت بعد العام 2014، ولا توجد احصاءات دقيقة لتلك الاموال، وقد حاولت الامم المتحدة مساعدة العراق في هذا الجانب الا انه لم يتم التوصل الى نتائج تساعد على التعامل الجدي مع هذا الملف[12].

ثانيا: موقع العراق في مؤشر مدركات الفساد الدولية

لقد تسببت اعمال وانشطة الفساد في العراق بان يتاثر العراق على نحو كبير في قطاعات مختلفة، ولتتبع حالة الفساد والتاثيرات فانه سيتم الاشارة الى موضوعين: الاول موقع العراق كما تشير اليه مؤشر مدركات الفساد العالمي، والثاني تداعيات الظاهرة . اما بالنسبة الى النقطة الثانية فسيتم الاشارة اليها في نقطة مستقلة، والموضوع الاول سيتم البحث فيه في هذه الفقرة.

ان قياس الفساد انما هو عبارة عن محاولة قامت بها عدة مؤسسات، للوقوف على حجم الظاهرة، عالميا، وتوجد مؤسستين عملتا بشكل منهجي كبير للوصول الى نتائج تخص موقع الدول في هذه

الظاهرة التي اخذت تنتشر عالميا، وهما : البنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية، وكل منهما عمل بمنهجية لها خصوصيتها في تحديد واقع موقع الدول في مؤشر الفساد، وتتبع كل منها سيلاحظ انه وضع لها ما يعرف باسم:

1. مؤشر مكافحة الفساد حسب تعبير البنك الدولي، ووضع فيه 6 مؤشرات فرعية يتم من خلالها معرفة حجم الفساد الموجود في القطاع العام كل دولة.
2. مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception index) حسب وصف منظمة الشفافية الدولية والذي اصدرته في العام 1995 وخضع للعديد من محاولات التصويت والتعديل خلال السنوات اللاحقة.

فيما يخص المؤشر الاول فانه يرتبط بتوجه البنك الدولي للتعامل مع ظاهرة الفساد بوصفه متغير يؤثر على القطاع الحكومي وقطاع الاعمال، لان نظرة البنك واسعة ولا تقتصر في النظر الى الفساد الى ما ينحصر بالقطاع العام اننما تمتد لتغطي ما يحدث في القطاع الخاص ويؤثر على المنافسة، ويضع البنك الياته للتعامل مع الظاهرة لان الهدف الذي يتبناه البنك يرتبط بتحفيز القطاع الاقتصادي للدول التي يتعامل معها وتطلب دعمه او تدخله. ويطرح البنك موضوع التحذير من وجود الانشطة الضارة التي ترتبط بوجود مستويات من الفساد غير مقبولة وتضر بالاقتصاديات الوطنية. الى جانب ان البنك يتبنى مبادرة استعادة الاصول المسروقة باعتبارها اموال فاسدة تؤثر على النمو والتنافسية، كما يهتم البنك بموضوع نزاهة ادارة المؤسسات، والشفافية المالية، وبيانات التعاقد المفتوحة، ووضع برنامج لمكافحة الفساد في البلدان التي تعاني من المرحلة الانتقالية[13].

اما ما يخص المؤشر الثاني الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية، فهو ياخذ بياناته من 3 مصادر كحد ادنى، ويتضمن 13 مسح وتقييم لواقع الفسد في كل دولة كحد ادنى تشترك باعداده مؤسسات مختلفة ومنها : البنك الدولي والمنتدى العالمي الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية الادارية، وغيرها . ويوضع لكل دولة مؤشر من 100 نقطة، وكلما قلت الدرجة للدولة كلما كانت تقترب من انتشار متزايد للفساد، والعكس صحيح، وبهذا يعني ان درجة صفر في المؤشر تفيد انها الاكثر فسادا، ودرجة 100 تعني الاكثر النزاهة. ووجوب ادراك ان المؤشر هنا لا يقيس كل انواع الفساد انما يركز على بعضها، ومن بينها[14]:

أ. الرشوة، اي ان يتلقى موظف عام في قطاع حكومي اموالا لقاء تنفيذ مهمة او الامتناع عن اداء واجب.
ب. تحويل الأموال العامة إلى غير مقاصدها الأصلية، وهو ما يقع تحت عنوان نتائج تبييض الاموال او التلاعب بالتعاقدات الدولية للدولة، ومن ثم فان ما يرصد من موازنات استثمارية او تشغيلية انما توضع لتحقيق هدف، وهنا ينحرف تخصيص الموارد عن النتيجة الواجب الوصول اليها.

ج. استعمال المسؤولين للمنصب العام لتحقيق المكاسب الخاصة، وفي كثير من الاحيان يقع المسؤول تحت ضغوط الاعتبارات الاجتماعية والحزبية او حتى من الجماعات العنفية، واحيانا يمكن ان يستخدم المنصب لتحقيق غايات ومنافع خاصة.

د. قدرة الحكومات على احتواء الفساد في القطاع العام، وكلما ضعفت تلك القدرة انما اعطت مؤشر على ضعف قوة القانون، ويكون سببا لتوفير بيئة مناسبة لنمو الفساد.

هـ. البيروقراطية المفرطة في القطاع العام التي قد تزيد من فرص حدوث الفساد، فكلما تعقدت الاجراءات الادارية بشكل غير مبرر كلما اضطرت المتعاملين مع الخدمات والتعاملات الحكومية الى دفع الرشى للموظفين الحكوميين لتمرير التعاملات بخطوات وازمنة اقل.

و. استعمال الواسطة في التعيينات في الخدمة المدنية، او استعمال الواسطة للترقية الوظيفية.

ز. وجود القوانين التي تضمن قيام المسؤولين العامين بالإفصاح عن أموالهم، لانها تؤشر احتمالات ظهور كسب غير مشروع في حالة تضخم الاموال بطريقة غير مشروعة.

ح. الحماية القانونية للأشخاص الذين يُبلغون عن حالات الرشوة والفساد، وهو ما يمثل خط أمان لتوفير بيانات لكشف الفساد في الدولة ومؤسساتها.

ان تلك المؤشرات تركز على موضوعات محددة، وتقوم على ما يظهره المتعاملون مع المؤسسات الحكومية.

ان تتبع موقع العراق في المؤشرات الدولية لمكافحة الفساد، يلاحظ ان مرتبة البلد بقت متراجعة كثيرا، وهو ما يمكن تلمسه من خلال عدة مؤشرات، اهمها مؤشر البنك الدولي ومؤشر منظمة الشفافية الدولية، فحسب مؤشر البنك الدولي للشفافية من 6 نقاط، الذي يوضح الشفافية والمسائلة، فان موقع العراق جاء منخفض نسبيا، اذ اخذ الاتي: 2.8 نقطة من مجموع 6 نقاط للشفافية عام 2005 (او المرتبة 26 في البلدان الاكثر فساد عالميا)، و 2.7 نقطة من مجموع 6 نقاط في مؤشر الشفافية للعام 2010 (المرتبة 25 في الدول الاكثر فساد عالميا)، و 2.7 نقطة في العام 2015 (المرتبة 26 في الدول الاكثر فساد عالميا)، و 2.6 نقطة في العام 2020 (المرتبة 27 عالميا)، و 2.6 نقطة في العام 2021 (المرتبة 27 عالميا) و 2.6 نقطة في العام 2022 (المرتبة 25 عالميا) [15]. وهو ما يعني ان البلد في مراتب متاخرة في سل الشفافية، وبما يؤثر على قطاعات عامة متعددة وعلى صورة البلد الخارجية في قدرته على اعتماد اجراءات مناسبة للتصدي لهذه الظاهرة.

وبالنسبة الى منظمة الشفافية الدولية فانها وضعت العراق في تصنيف منخفض نسبيا في مؤشر الشفافية، وكالاتي: في العام 2010 وضع العراق في المرتبة 175 من مجموع 178 دولة تم قياس نسب الفساد فيها عالميا، اي انه عد من بين البلدان الاكثر فساد في العالم، والمرتبة 175 عالميا من مجموع 178 دولة في العام 2011، والمرتبة 166 عالميا بين الاعوام 2013– 2015، والمرتبة 165 عالميا في العام 2016، والمرتبة 164 عالميا في العام 2018، والمرتبة 162 عالميا، والمرتبة

160 عالميا عام 2020، والمرتبة 157 عالميا في العام 2021 و 2022 من مجموع 179 دولة تم وضعها في ذلك المقياس منذ العام 2013 [16]. وتلك النسب المتاخرة يمكن ملاحظتها من خلال الهدر الكبير بالموارد وغياب التنمية الحقيقية رغم الموازنات السنوية الكبيرة وضعف في مستوى المعيشة لنسب مهمة من المواطنين واتساع نطاق الفقر والبطالة، فالهدف من انفاق الموارد في الموازنات العامة انما هو تحقيق نتائج تخدم الدولة والمواطن، ووجود مؤسسات الدولة هو لاداء خدمات عامة، واستقطاع الضرائب والرسوم هو من اجل الردع نسبيا ومن اجل تغطية جزء من الكلف، وتلك البديهيات الاولية يتم احيانا التعرض سلبا لها، بما يرفع من مؤشر الدولة في مدركات الفساد العالمية.

ان تتبع موقع العراق في مؤشر الفساد العالمي، يوضح ان هنالك اجماع ان البلد يعاني من وجود حالات فساد مختلفة، مالية وادارية، وهو ما تؤكده الوقائع القابلة للملاحظة، والدراسات الاكاديمية المتخصصة[17].

ثالثا: نتائج ظاهرة الفساد في العراق

ان وجود الفساد في العراق، وفقا لما رصدته المؤشرات الدولية والدراسات المتخصصة، انتهى الى عدد من النتائج على الصعد المختلفة السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، يمكن تحديد ابرزها بالاتي:

1-النتائج على الصعيد السياسي

رغم انه ظاهريا لا يوجد علاقة بين الفساد الاداري والمالي وبين العمل السياسي الا انه في العراق يظهر الامر وجود بعض العلاقة بينهما، فكثرة انشطة الفساد مقابل الاجراءات الرقابية والقانونية والادارية الضعيفة، اعطى تصور اولي انه اما ان هنالك ضعف في السلطة واجراءاتها لتحفيز التصدي لاشكالية ذات ابعاد خطرة، او ان هنالك غطاء سياسي يحمي اعمال الفساد، والواضح ان كل من الاشكاليتين موجودة، لاسباب ترتبط بطريقة تشكيل الدولة وتوزيع السلطات وادارة العمل السياسي بعد العام 2003، واحد ابرز اسبابه، من وجهة نظرنا، هو:

أ. التوافقية في العمل السياسي، اي ان السلطة لا تدير امر الدولة عبر برنامج سياسي، انما عبر تحقيق رضا الجميع او عدم معارضة احد الاطراف.

ب. المحاصصة في توزيع المناصب، والذي اتجه للتوسع بتطبيقاته لتمتد الى المناصب الادارية لتصبح مشمولة بذلك التوزيع، وهو ما يعني ان المسؤولية لمن يتولى منصب تنسحب على مسؤولية القوة السياسية التي رشحته ومن ثم يكون هنالك نوع من الحصانة من التوسع بتطبيق الرقابة لانه ما يتعارض مع مبدأ المحاصصة، وتطبيق المحاصصة يتعارض مع سيادة دولة القانون لانه يعطل

قدرة المؤسسات التنفيذية عن العمل وفقا لمبدء الاستحقاق والكفاءة، ويعطل او يعيق المؤسسات الرقابية عن اداء عملها.

ج. المحاصصة في تشكيل الحكومة بعد نتائج الانتخابات، عبر اشراك كل القوى في الحكومة عبر نظام محاصصة، وعليه يظهر غياب للمعارضة داخل البرلمان، ومن ثم تضعف مشاركة اهم سلطة في الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية، ويضعف معها قوة المؤسسات الرقابية المالية والادارية.

وبالمجمل، فان اهم الابعاد والتداعيات السياسية للفساد بحجم ما ظهر، انما يعطي تصور عن وجود ضعف في السلطة وفي الادارة الحكومية والرقابة، ومن ثم يتم تقديم صورة سياسية سلبية عما موجود للمجتمع الدولي.

2-النتائج على الصعيد الامني

لا يتوقف التاثير او النتيجة لوجود الفساد على العمل السياسي، انما يمتد الى الواقع الامني على صعيدين:

الاول يرتبط بوجود الغطاء السياسي المباشر او غير مباشر لوجود الفساد، ومن ثم فان المؤسسة المعنية بفرض الامن وتحقيقه تجد اشكالية في التصدي لحالات الفساد ومنها : التعيينات غير المناسبة في المؤسسات الحكومية ومنها في تلك المؤسسات، وتوزيع المناصب، وحتى في التخطيط والانتشار والتنفيذ للخطط الامنية، وهو ما ظهر قبل العام 2014 وكان سببا في تسريع وقوع النتائج السلبية التي عانى منها العراق.

والثاني ان وجود الفساد بالحجم الذي ظهر عليه في العراق اصبح يعطي صورة سلبية للمواطن مضمونها ان ثقافة النزاهة هي ثقافة العاجز، ويتسبب الفساد بزيادة حالات الترف لبعض الافراد، ويجعل باقي الافراد يعانونون من حرمان متعدد المستويات رغم الوفرة المالية المتاحة، وهو سبب رئيس يعرض الاستقرار المجتمعي للضرر، كما ان الكثير من اموال الفساد تحولت الى الاسواق المحلية بصيغة تبييض اموال انتهت الى الاضرار بالاقتصاد الوطني وبمستوى دخول المواطنين المعيشية، ورفعت نسب التضخم الى مستويات كبيرة، ومن ثم تدفع البعض الى الانخراط باعمال الفساد من اجل التمتع بامتيازات مؤقتة لمصادر الدخل او امتيازات الحصول على المناصب، وهو ما يسرع بدفع المجتمع الى مرحلة اللااستقرار، وهو نتيجة تضر بالامن وتجعل المشكلة الامنية ذات ابعاد مركبة، ويصعب على الاجهزة المسؤولة عن تحقيق الامن القيام بمهامم.

3-النتائج على الصعيد الاقتصادي

ان ابرز النتائج على الصعيد الاقتصادي، لوجود حالات فساد، بمستوى ما موجود في العراق، من وجهة نظرنا، هي:

أ. عدم تناسب الاموال المخصصة لاغراض تنموية او لاغراض تحسين مستوى دخل ومعيشة المواطن، مع واقع السوق، ومن ثم اصبح الانفاق المتزايد سببا في ارتفاع التضخم وليس سببا في تحسين متوسط دخل المواطن، ولا سببا في الحصول على الخدمات المختلفة، وهو ما يلاحظ من خلال انخفاض مستويى الخدمات في اغلب القطاعات رغم انه يرصد لها موارد كبيرة داخل الموازنات العامة السنوية.

ب. التفاوت في مستويات الدخل، وظهور الترف الكبير مقابل الحرمان الحاد لدى بعض الافراد، خاصة في ظل غياب المرونة في النظر الى مستوى المرتبات التي يتقاضاها الفرد العامل في المؤسسات الحكومية، بوصفه اهم مصدر للتوظيف، في ظل عدم استقرار القطاع الاقتصادي. اذ ان المرتبات تحاكي النسق الجامد، في حين يتفاعل السوق مع انساق متزايدة من التضخم الذي تتسبب به عوامل مثل الفساد وتبييض الاموال واخطاء ادارة السياسية النقدية والمالية.

ج. اصبح الفساد سببا في ظهور جماعات منتفعة من استمراره، داخليا وخارجيا، ومن ثم اصبحت مختلف المؤسسات تتعرض لضغوط متعددة المستويات، من اجل خفض نسب المسائلة والرقابة، وتجاوز حالات الفساد.

4-النتائج على الصعيد الثقافي

ان انتشار الفساد في العراق، اصبح احيانا يتجاوز المستوى الطبيعي لنمو او لوجود هذه الظاهرة، واصبح يتحول الى حالة : ثقافة، والسبب في ذلك هو تداخل العوامل المرتبطة بالهويات الاولية عند تولي المنصب، وضعف الحماية القانونية لمن يتولى مسؤولية ادارية او مالية بعد العام 2003 مما يجعله يحتمي بتلك الهويات احيانا، مما يجعله يقع تحت تاثيرها في التعامل والمحاباة والمحسوبية. وبهذا اخذت حالة الفساد تتحول الى ظاهرة كلما تفاعلت مع الابعاد الاجتماعية والثقافية.

ان الابعاد والتداعيات او النتائج السابقة توضح ان هنالك مشكلة كبيرة ترتبط بوجود الظاهرة في الدولة والمجتمع، وان المؤسسات الدولية، الى جانب الدراسات الاكاديمية المتخصصة، تدرك ذلك، وتوضح مخاطره وتداعياته، وسبل التصدي له.

الخاتمة:

ان البحث في موضوع الفساد في العراق يوضح حجم الظاهرة التي عاناها البلد، وحجم الهدر في الموارد وحجم الاستغلال للوظيفة العامة، وكلها جعلت موقع البلد في مؤشرات مدركات الفساد مرتفعا. وتتبع مظاهر الفساد الموجودة يلاحظ انها ارتبطت بمختلف اوجه وصور الفساد، فهنالك فساد مالي واخر اداري يرتبط باستغلال الوظيفة العامة، ولكل منها اولا تباينات في الظهور بين مرحلة واخرى، وتباين في تاثيرها.

ان تحليل ظاهرة الفساد في البلد يوضح، ان اسباب الفساد كانت تقف خلفها عوامل داخلية ومن اهمها ضعف الرقابة والتدقيق على الاجراءات المالية والادارية بعد العام 2003، وتاثير عدم الاستقرار السياسي، وبروز ظاهرة ثقافة الفساد.

وترتب على ذلك، ان ضاعت الكثير من الموارد في عمليات انفاق من دون تحقيق العائد منها، الى جانب الهدر في الموارد، واستغلال السلطة العامة.

والاستنتاجات التي توصل اليها البحث، هي:

أ. يعرف الفساد بانه استغلال الوظيفة العامة من اجل مصالح خاصة، سواء من خلال الاستغلال المالي او استغلال النفوذ او الاضرار بالوظيفة العامة.
ب. ان تشخيص اسباب ظاهرة الفساد في العراق يوضح انه يرتبط بعدة عوامل الا ان اهمها هو ضعف التدقيق والرقابة.
ج. ان موقع العراق في مؤشر مدركات الفساد الدولية، يوضح ان تلك الظاهرة انما اخذت مديات متصاعدة، وان مؤسسات مثل البنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية، اخذت ترصد ما موجود، وصنفت العراق في مراتب متاخرة في مؤشر الشفافية والسبب هو انتشار حالات الفساد.
د. ان هنالك نتائج ظهرت لظاهرة الفساد في العراق، اهمها سياسية اظهار صورة غير مناسبة لوضع البلد عالميا، واقتصاديا اظهرت ان الفساد موجود بقوة كبيرة بما اخذ يرفع معدلات التضخم ومن ثم لا تستطيع الموازنات العامة من تحقيق اهدافها في التنمية والاستقرار وتحسين مستوى معيشة الفرد، وثقافيا اخذت الظاهرة تتحول الى حالة : ثقافة، وهو مرحلة خطرة في حياة الدولة والمجتمع.

الهوامش

[1] –القران الكريم، سورة القصص – الآية 77.

[2] –القران الكريم، سورة المائدة – الاية 33.

[3] –القران الكريم، القران الكريم، سورة البقرة – الآية 205.

[4] – نقلا عن :

احمد عبد المنعم ناجي الجميلي، مكافحة الفساد في العراق، مجلة الشرائع للدراسات القانونية, المجلد 3, العدد 1، مركز الشرائع لتنمية المهارات القانونية والادارية، 2023، ص229.

[5] – أسيل كامل عاجل، السياسة القانونية لمكافحة جرائم الفساد، المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية, المجلد 3، كلية اصول الدين الجامعة، 2023، ص138.

[6] – علي حمزة عباس، محاربة الفساد الاداري، مجلة كلية الحقوق/جامعة النهرين, المجلد 20, العدد 2، جامعة النهرين، 2018، ص91.

[7] – نهال حسن ابراهيم، آليات مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية, المجلد 1, العدد 8، الجامعة العراقية، 2020، ص530–531.

[8] – حميد حسن خلف، سمر سعد رشيد صالح، تقدير حجم الاقتصاد الخفي وتأثيره على بعض المتغيرات الاقتصادية العراق حالة دراسية للمدة (2010–2021) مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, ا، لمجلد 19, العدد3، جامعة تكريت، 2023، ص19–21.

[9] – الأبعاد الإجتماعية لمشكلة الفساد في المجتمع العراقي، ورشة عمل، بيت الحكمة، بغداد، تاريخ الدخول 19 تشرين الاول 2023، على الرابط: http://www.baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=400

[10] – بدرية صالح عبد الله، الفساد السياسي في العراق بعد عام 2003 وسبل مكافحته، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية, المجلد 11, العدد 1، جامعة الانبار، 2021، ص470–471.

[11] – صادقت على الاتفاقية 171 دولة ولم يتبق الا 22 دولة لم تصادق على تلك الاتفاقية في العام 2020 ومن اهمها : اليابان ونيوزيلندا وكوريا الشمالية والمتبقي دول صغيرة.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تاريخ الدخول 16 تشرين الثاني 2023، على الرابط: https://www.unodc.org/romena/ar/uncac.html

[12] –رئيس هيئة النزاهة يطالب بتشكيل محكمة دولية لاسترداد الأموال العراقية، وكالة الانباء العراقية، تاريخ الدخول 25 تشرين الثاني 2023، على الرابط: https://www.ina.iq/199113--.html

وايضا : سلام زيدان، 350 مليار دولار هُرّبت من العراق خلال 17 عاما، تاريخ الدخول 25 تشرين الثاني 2023، على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/3/28/350

[13] –عمروش احسن، دور الاليات التنفيذية لمجموعة البنك الدولي في مكافحة جريمة الفساد، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 1، المجلد 13، جامعة الوادي، الجزائر، 2022، ص127–129.

[14] –أبجدية مؤشر مدركات الفساد: كيفية حساب المؤشر، منظمة الشفافية الدولية، تاريخ الدخول 21 كانون الاول 2023، على الرابط: https://www.transparency.org/ar/news/how-cpi-scores-are-calculated

[15] –تصنيف تقييم السياسات والمؤسسات القُطرية للشفافية، والخضوع للمساءلة، والفساد في القطاع العام (1 = منخفض إلى 6 = مرتفع)، موقع البنك الدولي، تاريخ الدخول 22 تشرين الثاني 2023، على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/IQ.CPA.TRAN.XQ?end=2022&locations=XL-IQ&most_recent_value_desc=false&start=2005

[16] – Corruption Perceptions Index– Transparency International, 2010- 2022, IN: https://www.transparency.org/en/cpi/2020

[17] – احمد عبد المنعم ناجي الجميلي، مكافحة الفساد في العراق ا، مجلة الشرائع للدراسات القانونية, المجلد 3, العدد 1، مركز الشرائع لتنمية المهارات القانونية والادارية، 2023، ص284.

وايضا : احمد جابر حميد، أساليب الفساد المرتبطة بالمالية العامة للدولة، مجلة جامعة تكريت للحقوق, المجلد 7, العدد 2/3، جامعة تكريت، 2023، ص405-406.

قائمة المصادر :

القران الكريم

اولا-اللبحوث باللغة العربية:

1. احمد جابر حميد، أساليب الفساد المرتبطة بالمالية العامة للدولة، مجلة جامعة تكريت للحقوق, المجلد 7, العدد 2/3، جامعة تكريت، 2023
2. احمد عبد المنعم ناجي الجميلي، مكافحة الفساد في العراق، مجلة الشرائع للدراسات القانونية, المجلد 3, العدد 1، مركز الشرائع لتنمية المهارات القانونية والادارية، 2023
3. أسيل كامل عاجل، السياسة القانونية لمكافحة جرائم الفساد، المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية, المجلد 3، كلية اصول الدين الجامعة، 2023
4. بدرية صالح عبد الله، الفساد السياسي في العراق بعد عام 2003 وسبل مكافحته، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية, المجلد 11, العدد 1، جامعة الانبار، 2021
5. حميد حسن خلف، سمر سعد رشيد صالح، تقدير حجم الاقتصاد الخفي وتأثيره على بعض المتغيرات الاقتصادية العراق حالة دراسية للمدة (2010-2021) مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, ا، لمجلد 19, العدد3، جامعة تكريت، 2023
6. علي حمزة عباس، محاربة الفساد الاداري، مجلة كلية الحقوق/جامعة النهرين, المجلد 20, العدد 2، جامعة النهرين، 2018
7. عمروش احسن، دور الاليات التنفيذية لمجموعة البنك الدولي في مكافحة جريمة الفساد، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 1، المجلد 13، جامعة الوادي، الجزائر، 2022
8. نهال حسن ابراهيم، آليات مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية, المجلد 1, العدد 8، الجامعة العراقية، 2020

ثانيا–مصادر الانترنت

1) أبجدية مؤشر مدركات الفساد: كيفية حساب المؤشر، منظمة الشفافية الدولية، تاريخ الدخول 21 كانون الاول 2023، على الرابط: https://www.transparency.org/ar/news/how-cpi-scores-are-calculated

2) الأبعاد الإجتماعية لمشكلة الفساد في المجتمع العراقي، ورشة عمل، بيت الحكمة، بغداد، تاريخ الدخول 19 تشرين الاول 2023، على الرابط: http://www.baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=400

3) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تاريخ الدخول 16 تشرين الثاني 2023، على الرابط: https://www.unodc.org/romena/ar/uncac.html

4) تصنيف تقييم السياسات والمؤسسات القُطرية للشفافية، والخضوع للمساءلة، والفساد في القطاع العام (1 = منخفض إلى 6 = مرتفع)، موقع البنك الدولي، تاريخ الدخول 22 تشرين الثاني 2023، على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/IQ.CPA.TRAN.XQ?end=2022&locations=XL-IQ&most_recent_value_desc=false&start=2005

5) رئيس هيئة النزاهة يطالب بتشكيل محكمة دولية لاسترداد الأموال العراقية، وكالة الانباء العراقية، تاريخ الدخول 25 تشرين الثاني 2023، على الرابط: https://www.ina.iq/199113--.html

6) سلام زيدان، 350 مليار دولار هُرّبت من العراق خلال 17 عاما، تاريخ الدخول 25 تشرين الثاني 2023، على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/3/28/350

English sources

1. **Corruption Perceptions Index– Transparency International, 2010- 2022, IN: https://www.transparency.org/en/cpi/2020**